بنك أبو ظبي الأول مصر ش.م.م

الأحكام والشروط العامة ل"Access" من بنك أبو ظبي الأول مصر

1) شروط تقديم الخدمة:

1-1) يقوم البنك، وبعد قيام العميل بدفع كل المصروفات الخاصة بالخدمات المقدمة، بتيسير حصول شريحة أكبر من الجمهور على السلع والخدمات الخاصة بالعميل إلكترونياً من خلال تواجد العميل على بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك وتوفير خدمة تسوية عمليات دفع قيمة السلع والخدمات إلكترونياً من خلال بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك وفقاً للشروط والبنود المذكورة في العقد.

2-1) تحدد مصروفات الاشتراك في بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك والخدمات التي يوفرها البنك للعميل من خلال بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك عند التعاقد.

3-1) البنك غير مسؤول عن التأكد من مدى أحقية مستخدم البطاقة في استخدامها، ويقر الطرف الثاني بأن اسم المستخدم وكلمة المرور ورقم بطاقة الائتمان وبياناتها المتعارف عليها تعتبر وسائل تعريف تحدد هوية مستخدم البطاقة وأن أي عمليات يتم تنفيذها إلكترونياً من خلال بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك باستخدام هذه الوسائل تعتبر صادرة من عميل الطرف الثاني، ويعتبر البنك أي شخص يستخدم هذه الوسائل هو عميل الطرف الثاني، كما يكون الطرف الثانى مسؤولاً عن جميع العمليات التي يتم تنفيذها من خلال بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك باستخدام وسائل التعريف الخاصة به (اسم مستخدم وكلمة السر) ومسؤولاً عن أي تغيير أو فقدان أو انتقال أو الاستيلاء على أي من تلك الوسائل إلى الغير حتى الوقت الذى يتمكن فيه البنك من وقف الخدمة بناءً على إخطار كتابي يتسلمه من الطرف الثاني.

4-1) يحق للبنك من وقت لآخر، دون إخطار الطرف الثاني مع الحفاظ على استمرارية الخدمات المتاحة من البنك للطرف الثاني بموجب التعاقد، تغيير أو تبديل شبكة الربط الخاصة به والتي من خلالها يتم الحصول على الموافقات الإلكترونية اللازمة لتسوية عمليات الدفع الإلكتروني لقيمة السلع والخدمات المقدمة من العميل للجمهور.

5-1) يوفر البنك للطرف الثاني خدمة تسوية عمليات دفع قيمة السلع والخدمات إلكترونياً من خلال بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك عن طريق الربط الفني (3rd Party Integration) وتفعيل خاصية الكود الآمن (3D Verification)، ومن المتفق عليه أن عملية الربط الفني (Technical Integration) هي مسؤولية الطرف الثاني ويتيح البنك للطرف الثاني بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك والوسائل الإلكترونية الخاصة بالعميل لتيسير عملية الربط الفني (API's) والبنك غير مسؤول عن عدم توافق الموقع الإلكتروني الخاص بالطرف الثاني مع بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك.

6-1) يتيح البنك بيانات البيئة الحية (Production Data) للطرف الثاني بعد قيام البنك بمراجعة الموقع الإلكتروني الخاص بالطرف الثاني والتأكد من صحة عملية الربط الفني للموقع الإلكتروني للطرف الثاني مع بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك ولن يقوم البنك بتقديم بيانات البيئة الحية للطرف الثاني إلا إذا قام الطرف الثاني بإشعار البنك بانتهاء الربط الفني من ناحيته وبعد مراجعة عملية الربط الفني للتأكد من صحتها، وفي هذا السياق يعتبر تاريخ التجديد السنوي لاشتراك الطرف الثاني في بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك هو تاريخ تحرير العقد وليس تاريخ انتهاء عملية الربط الفني للموقع الإلكتروني للطرف الثاني مع بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك وتاريخ تحرير العقد هو أيضاً تاريخ خصم المبالغ التي تخص مصاريف التجديد لسنة أخرى.

FABMISR
بنك أبوظبي الأول مصر

7-1) في حالة عدم انتهاء الطرف الثاني من عملية الربط الفني للموقع الإلكتروني للطرف الثاني مع بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك لا يحق له استرداد مصاريف التشغيل او المصاريف السنوية الخاصة بالخدمة محل العقد والتي تستحق لأول مرة بمجرد توقيع العقد وبصرف النظر عن إتمام عملية الربط الفني للموقع الإلكتروني للطرف الثاني مع بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك من عدمه، و البنك غير مسؤول عن عدم توافق الموقع الإلكتروني الخاص بالطرف الثاني فنياً مع بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك.

8-1) يوافق الطرف الثاني على أنه طالما وجد رصيد كافٍ بحساب الطرف الثاني طرف البنك يتم خصم المصروفات السنوية المحددة في العقد من حسابه طرف البنك تلقائياً من كل عام في نفس تاريخ تحرير العقد ومن المتفق عليه بين الطرفين أن ما يتم خصمه من مصروفات وفقاً لشروط وأحكام العقد غير قابل للرد تحت أي ظرف، وفى حالة عدم كفاية الرصيد يحق للبنك إيقاف و/أو تعليق الخدمة تلقائياً.

9-1) يقتصر تقديم الخدمات على بطاقات الدفع الالكترونية المصدرة من (شركات فيزا (Visa) وماستركارد (Masterard) وميزة (Meeza) ويتم إدراج ذلك في الشروط والأحكام الخاصة بالطرف الثاني على شبكة الإنترنت.

10-1) من غير المقبول وفقاً لشروط وأحكام العقد تسوية عمليات الدفع، إلكترونياً من خلال بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك، للسلع والخدمات المقدمة من الطرف الثاني للجمهور بعملة أجنبية باستخدام بطاقات الدفع الالكترونية الصادرة من بنك مصري مرخص له في جمهورية مصر العربية، ويحق للبنك الامتناع عن تسوية هذه العمليات.

2) <u>تشغيل واختبار الخدمة:</u>

2-1) يعتبر الطرف الثاني موافق على الخدمات التى يوفرها البنك، بموجب العقد، ويبدأ البنك في السماح للطرف الثاني باستخدام الخدمة استخدام فعلي كامل بعد انتهاء عملية الربط الفني للموقع الإلكتروني للطرف الثاني مع بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك بنجاح.

3) <u>شروط الدفع:</u>

1-3) يفوض الطرف الثاني البنك في خصم المصروفات اللازمة المذكورة في العقد تلقائياً من حسابه طرف البنك الخاص بالمتحصلات الخاصة بعمليات الدفع التي قام البنك بتسويتها إلكترونياً من خلال بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك، كما يحق للبنك خصم تلك المصاريف من أي حساب فرعي آخر داخل الحساب الرئيسي للطرف الثاني طرف البنك في حالة عدم كفاية الرصيد في الحساب الخاص بالمتحصلات.

2-3) في حالة عدم توافر رصيد كافٍ بأي من الحسابات الفرعية القائمة داخل الحساب الرئيسي للطرف الثاني طرف البنك لتنفيذ أي مما يلي:

أ. عمليات رد قيم الحركات التي سبق تسويتها (Refund) التي يقوم بها الطرف الثاني.

ب. خصم أي مبالغ مستحقة للبنك وفقاً للشروط والأحكام الواردة بالعقد.

يحق للبنك إيقاف و/أو إلغاء الخدمة مع تطبيق سعر الفائدة المدينة الساري على الحسابات المكشوفة بالبنك وفقاً لتعريفة الخدمات المصرفية المطبقة بالبنك، بحسب ما يتم تعديلها من وقت لآخر.

3-3) يحق للبنك، وفقاً لمطلق تقديره ودون أن يكون ملزماً بإبداء أية أسباب، إيقاف و/أو إلغاء الخدمة التي يقدمها للطرف الثاني بموجب العقد على أن يقوم البنك في هذه الحالة بإخطار الطرف الثاني قبل 30 يوم عمل من إيقاف و/أو إلغاء الخدمة.

4) <u>عمليات رد المبالغ (Refunds):</u>

1-4) يقوم الطرف الثاني بالقيام برد قيم الحركات التي سبق تسويتها (Refund) و سبق خصمها على بطاقات الدفع الخاصة بعملاء الطرف الثاني وذلك عن طريق البرامج الممنوحة له من البنك وباستخدام كود التعريف وكلمة السر الممنوحة له عن طريق البنك ويكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أي استخدام لكود

التعريف وكلمة السر في كافة هذه الأعمال على أن يتم رد المبالغ في نفس رقم البطاقة التي سبق استخدامها وبنفس القيمة أو أقل في حالة إتاحة تلك الخاصية للطرف الثاني من قبل البنك.

2-4) يقوم الطرف الثاني بإلغاء أي عملية احتيال يتم إبلاغه بها من قبل البنك خلال (24) ساعة من تاريخ عملية الدفع ويتحمل الطرف الثاني جميع الخسائر الناتجة عن عدم التنفيذ لتعليمات البنك.

5) ترخيص استخدام بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك:

1-5) يمنح البنك للطرف الثاني ترخيص غير شامل وغير قابل للتحويل أو التعاقد من الباطن لاستخدام البرامج اللازمة لاستخدام الخدمة وذلك خلال مدة العقد بناءً على الشروط الواردة في هذه الفقرة.

2-5) يسمح البنك للطرف الثاني فقط باستخدام بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك للغاية المذكورة فى العقد وفى موقع الطرف الثاني على الإنترنت، وفي حالة مخالفة ذلك يحق للبنك إيقاف الخدمة بدون سابق إنذار أو تنبيه.

3-5) يقر الطرف الثاني ويوافق على أنه لا يملك ولن يملك أي حقوق نشر أو أي حقوق ملكية فكرية أخرى في أي من برامج أو شاشات أو مستندات قدمها البنك في مجال تسوية عمليات دفع قيمة السلع والخدمات إلكترونياً أو لتحسين البرامج والشاشات أو المستندات ولن يقوم الطرف الثاني أو يسمح للمستخدمين أو الأشخاص الآخرين بالقيام بنسخ أو تعديل أي من تلك البرامج أو الشاشات أو المستندات المقدمة من قبل البنك؛ أو بتحميل أو نقل لبرامج بوابة الدفع الإلكتروني من أي حاسب آلي أو أي جهاز إلكتروني آخر مماثل وفي حالة مخالفته لذلك يحق للبنك الرجوع على الطرف الثاني بكافة التعويضات اللازمة الجابرة للأضرار التي قد تلحق به.

4-5) يوافق الطرف الثاني على أن البنك لن يقوم بتوفير الخدمة له في حالة قيامه بعمل تعديل أو تغيير أو ترجمة لبرامج بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك أو في حالة تغيير أو تعديل في وظيفة هذه البرامج بطريقة تشكك في كفاءة عملها.

6) إساءة استخدام الخدمة:

1-6) يحق للبنك إيقاف أو إنهاء حق استخدام الطرف الثاني للخدمة موضوع العقد إذا تبين للبنك أن الطرف الثاني انتهك أي من بنود أو شروط العقد بما في ذلك تقديمه لمعلومات خاطئة في العقد أو أي إساءة في استخدام الخدمة.

7) إيقاف الخدمة مؤقتاً:

1-7) يمكن للبنك من وقت إلى آخر أن يوقف مؤقتاً بعض أو كل الخدمات التي يقدمها بموجب العقد وذلك لإجراء عمليات صيانة روتينية ويتم إبلاغ الطرف الثاني في هذه الحالة فورعلم البنك بتلك التعديلات من قبل شركات فيزا (Visa) وماستركارد (Mastercard) وميزة (Meeza).

8) التزامات الطرف الثاني:

بالإضافة إلى التزامات الطرف الثاني المذكورة بموجب بنود العقد، يلتزم ويتعهد بالآتي:

1-8) يلتزم الطرف الثاني بإرسال مستند الكتروني (Email) لعميل الطرف الثاني الذي تمت تسوية عملية الدفع التي أجراها هذا العميل من خلال الموقع الإلكتروني للطرف الثاني عن طريق بوابة الدفع الإلكتروني للبنك بعد اتمام عملية التسوية وفقاً للشروط والأحكام الواردة في العقد ويعد ذلك المستند بمثابة إقرار من الطرف الثاني يفيد سداد قيمة السلعة أو الخدمة المشتراة من قبل هذا العميل ودون ادنى مسؤولية على البنك في مواجهة الطرف الثاني أو عميل الطرف الثاني.

2-8) ألا يقوم الطرف الثاني باستخدام الخدمة موضوع العقد بأي طريقة من شأنها الإخلال بالقانون أو النظام العام أو تعريض البنك لأي مساءلة قانونية أو الإساءة لسمعة البنك أو استخدام الخدمة في أي تصرف يراه البنك غير مقبول.

3-8) أن يعرض الطرف الثاني على الصفحة الرئيسية له على شبكة الإنترنت بياناً مفصلاً بالسياسات الخاصة بعملية الشراء أو الاسترداد أو الإلغاء ويجب ألا يتم الانتقال لبوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك إلا بعد قبول عملاء الطرف الثاني لتلك السياسات.

4-8) إخطار البنك فوراً بأي تغيير أو تعديل في الموقع الإلكتروني الخاص بالطرف الثاني على شبكة الإنترنت أو أي تغيير لل IP Address أو الرابط الخاص بموقع الطرف الثاني على شبكة الإنترنت والمذكور في الاتفاقية أو أي خدمات أو برامج من طرف ثالث والتي يحتاجها الطرف الثاني في تقديم خدماته على الإنترنت بطريقة أكثر كفاءة وفعالية ولا يكون البنك مسؤولاً عن أية مشاكل قد تحدث في تسوية عمليات دفع قيمة السلع والخدمات إلكترونياً بسبب هذا التغيير.

5-8) في حالة اعتراض أحد عملاء الطرف الثاني على إحدى الحركات التي تمت على موقع الطرف الثاني على شبكة الانترنت، فلن يتم خصم أي مبالغ إلا إذا تأخر الطرف الثاني عن تقديم كافة المستندات الدالة على حصول العميل المعترض على الخدمة أو السلعة وتقديم البيانات الخاصة بالخدمة خلال (7) أيام عمل من تاريخ طلب البنك لتلك المستندات وفقاً للقواعد المنظمة لذلك من شركات فيزا (Visa) وماستركارد (Mastercard) وميزة (Meeza) على أن تتضمن هذه المستندات رقم بطاقة الدفع، رقم الموافقة، تاريخ الحركة، المبلغ، طبيعة الخدمة، اسم طالب الخدمة، بطاقة الرقم القومي لطالب الخدمة.

6-8) تأميناً وضماناً لالتزامات الطرف الثاني في العقد، يلتزم الطرف الثاني عند توقيع العقد بإيداع مبلغ يحدد عند التعاقد في حسابه المفتوح طرف البنك، ويفوض البنك بتجميد هذا المبلغ في حسابه أو في أي حساب داخلي للبنك وعدم السماح له بالسحب منه، ولا يتم الإفراج عن هذه المبالغ إلا بعد إنهاء التعاقد بستة أشهر، وذلك ليكون بمثابة ضمان مالي مقدم من الطرف الثاني ليحق للبنك، ودون سابق إنذار أو تنبيه أو الحصول على حكم قضائي، تصفية هذا المبلغ المتحفظ عليه واستخدامه والخصم منه لمواجهة حالات طلبات الاعتراضات المقبولة التي ترد عن العمليات التي قام البنك بتسويتها إلكترونياً سداد أية التزامات مالية مستحقة على الطرف الثاني تكون قد نشأت بموجب العقد.

7-8) في حالة تصنيف نشاط الطرف الثاني ذو مخاطر عالية من قبل شركات فيزا (Visa) وماستركارد (Mastercard) وميزة (Meeza)، يلتزم الطرف الثاني بسداد الرسوم السنوية المقررة من قبل شركات فيزا (Visa) وماستركارد (Mastercard) وميزة (Meeza) بخلاف الرسوم المقررة نظير تقديم هذه الخدمة حتى يتم تسجيله في برنامج التسجيل الخاص بهيئة الماستر كارد الــMRP (Mastercard Registration Program).

8-8) يلتزم الطرف الثاني بالتنويه في موقعه الإلكتروني علي شبكة الإنترنت على حتمية أن يقوم العميل بإدخال بيانات سليمة عند استخدام الخدمة المقدمة له من قبل الطرف الثاني، وفي حالة اكتشاف البنك أو الطرف الثاني وجود بيانات غير سليمة يكون لكلاهما الحق في رفض تقديم الخدمة منذ البداية أو رد مبلغ العملية في حالة إتمامها على نفس البطاقة التي سبق استخدامها، ولا يتحمل أي من الطرف الثاني و/أو البنك تبعية هذا الإلغاء قبل عميل الطرف الثاني طالب الخدمة.

9-8) يلتزم الطرف الثاني بالاحتفاظ بالمستندات الدالة على الحركة لمدة لا تقل عن ثلاثة عشر شهراً وفقاً للقواعد المنظمة لذلك من شركات فيزا (Visa) وماستركارد (Mastercard) وميزة (Meeza) على أن تتضمن هذه المستندات رقم بطاقة الدفع مشفرة، رقم الموافقة، تاريخ الحركة، المبلغ، طبيعة الخدمة، اسم طالب الخدمة، بطاقة الرقم القومي لطالب الخدمة وذلك في حالة طلبها لأسباب الاعتراضات "Chargeback".

10-8) يلتزم الطرف الثاني بالتحقق من شخصية عميل الطرف الثاني عند حضوره لتسلم الخدمة أو السلعة التي قام عميل الطرف الثاني بشرائها إلكترونياً من خلال الموقع الإلكتروني للطرف الثاني عن طريق بوابة الدفع الإلكتروني للبنك.

11-8) يلتزم الطرف الثاني بتفعيل خاصية الكود الآمن (3D secure verification) ولا يحق له إلغاءها الا بعد أخذ موافقة البنك ويكون الطرف الثاني مسؤول مسؤولية كاملة عن إلغاءها وما يترتب عليها من آثار.

12-8) يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ أي قوانين تستجد من جانب الدولة أو تعليمات رقابية للبنك المركزي المصري أو اللوائح الخاصة بالبنك.

13-8) إذا كان الموقع الإلكتروني للطرف الثاني سيقوم بتسجيل بيانات بطاقات الدفع المستخدمة عليه لإعادة استخدامها من قبل عملاء الطرف الثاني في أية معاملات لاحقة، يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ القواعد الخاصة بالـ "Payment Card Industry "PCI لضمان الأمن المعلوماتي للموقع الإلكتروني الخاص به وضمان سرية المعلومات التي يتم إدخالها عليه وفي حالة مخالفته لتلك القواعد، يتحمل الطرف الثاني وحده جميع الخسائر والغرامات الناشئة عن عدم الالتزام بتلك القواعد وكذلك عدم الالتزام الحفاظ على سرية بيانات العملاء.

14-8) يلتزم الطرف الثاني ببيع المنتجات والخدمات المتفق عليها في العقد فقط دون غيرها.

15-8) يلتزم الطرف الثاني بعرض المتطلبات العامة على الصفحة الرئيسية لموقعه على شبكة الإنترنت وهي:

- تعريف بالطرف الثاني والخدمة/السلعة المقدمة منه.
- عناوين وتليفونات الطرف الثاني.
- الإعلان عن سياسة الاسترجاع الخاصة بالطرف الثاني.

9) الشروط الخاصة بخدمة تشفير البطاقات "Tokenization" (إن وجدت):

1-9) إتمام أول عملية شراء بإدخال الأرقام السرية الخاصة ببطاقة الدفع.

2-9) تفعيل نظام تشفير البطاقات "Tokenization" لتأمين العمليات الـ MOTO (Mail Order/Telephone Order) اللاحقة (في حالة الاشتراك في خاصية تشفير البطاقات"Tokenization" حصول حامل البطاقة على تشفير البطاقات "Tokenization" من الطرف الثاني للاستخدام على موقعة فيما بعد (في حالة الاشتراك في خاصية تشفير البطاقات "Tokenization").

3-9) الحصول على صورة ضوئية لبطاقة الرقم القومي سارية أو جواز السفر بالنسبة للمعاملات خارج جمهورية مصر العربية.

4-9) يحتفظ الطرف الثاني بكافة المستندات الخاصة بعملائه على أن يقدمها للبنك فور طلبها.

10) التزامات البنك:

1-10) توفير الخدمة المذكورة في العقد للطرف الثاني بطريقة فعالة وذات كفاءة عالية بكل ما لديه من إمكانيات.

2-10) يلتزم البنك أن يضيف إلى حساب الطرف الثاني المفتوح لديه لهذا الغرض كافة المبالغ المسددة والتي يقوم البنك بتسويتها من خلال بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك من عملائه من خلال الخدمات التي يقدمها على الموقع الخاص به على شبكة الإنترنت بعد خصم العمولة المحددة فى العقد المرفق رقم (1) و ذلك في خلال يومين عمل.

11) مدة العقد:

1-11) مدة الاتفاقية عام كامل تبدأ من تاريخ توقيع الطرفين عليها والمبين بصدر الاتفاقية وتجدد تلقائياً لمدة أو مدد أخرى مماثلة ما لم يفصح أحد الطرفين عن رغبته في عدم تجديدها بموجب إخطار كتابي مسبق قبل ميعاد انتهاء مدتها المتفق عليها سواء الأصلية أو المجددة بأسبوع على الأقل.

12) إنهاء وتعديل العقد:

1-12) يســتمر البنك في توفير الخدمة للطرف الثاني حتى انتهاء آخر يوم في المدة الأصــلية و/أو المدة المجددة للعقد، ويتوقف البنك عن توفير الخدمة للطرف الثاني بعد انتهاء تاريخ العقد ويقوم الطرف الثاني في حينه بسداد جميع المبالغ المستحقة عليه للبنك.

2-12) يحتفظ البنك بحقه في تعديل أحكام وشروط العقد في أي وقت وسوف يبلغ الطرف الثانى بذلك (كتابياً أو الكترونياً) على عنوانه الثابت لدى البنك، و يعتبر استمرار الطرف الثاني في استعمال هذة الخدمة بعد اجراء أية تعديلات من قبل البنك دون اخطار البنك قبولاً منه بتلك التعديلات.

3-12) يحق للبنك تعديل أحكام و شروط العقد في حالة زيادة نسبة عمليات الاحتيال (Fraud Percentage) عن (5) % من حجم تعاملات عملاء الطرف الثاني على الموقع الإلكتروني للطرف الثاني من خلال بوابة الدفع الإلكتروني للبنك وتكون هذه التعديلات ملزمة للطرف الثاني ويحق للبنك إنهاء العقد في حالة عدم التزام الطرف الثاني بتلك التعديلات.

FABMISR
بنك أبوظبي الأول مصر

4-12) يحق للبنك تعديل أحكام و شروط العقد في حالة عدم وجود أي معاملات على الموقع الإلكتروني الخاص بالطرف الثاني لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ آخر معاملة على الموقع الإلكتروني الخاص بالطرف الثاني وتكون هذه التعديلات ملزمة للطرف الثاني كما يحق للبنك إنهاء التعاقد في حالة عدم التزام الطرف الثاني بتلك التعديلات.

13) سرية بيانات العملاء:

1-13) يلتزم كلاً من الطرفين بالحفاظ على سرية جميع البيانات المتداولة بينهما وعدم الإفصاح عنها لأي طرف آخر سواء أثناء التعاقد أو بعد انتهاؤه إلا بعد الحصول على تصريح كتابي رسمي بذلك من الطرف الآخر.

2-13) في ضوء أن هذه الخدمة موضوع هذه الاتفاقية تتم عن طريق استخدام الانترنت فان البنك غير مسؤول عن كشف سرية الحسابات التي قد تحدث نتيجة سوء استخدام الطرف الثاني أو إذا تم ذلك عن طريق عمليات القرصنة، كما لن يكون البنك مسؤولاً عن أية خسارة أو ضرر أو تكاليف أو مصاريف مهما كانت يتكبدها الطرف الثاني نتيجة لأي إخلال بهذا البند من جانب الطرف الثاني.

3-13) يلتزم الطرف الثاني وكافة موظفيه ومستخدميه بالحفاظ على السرية المصرفية لأي من عملاء البنك أو أي من العملاء القائمين بعمليات شراء إلكتروني للسلع والخدمات المقدمة من الطرف الثاني عبر موقعه الإلكتروني وعدم الإفصاح عن أي معلومات تخص أي من هؤلاء العملاء، وذلك وفقاً لأحكام السرية المصرفية الواردة بنصوص مواد قانون البنك المركزي المصري الجديد الصادر برقم 194 لسنة 2020، كما يصرح الطرف الثاني للطرف الأول بمشاركة البيانات الخاصة به مع الجهات المفوضة من البنك بهدف تنفيذ الخدمة المقدمة و كذلك مع البنك المركزي و الجهات الرقابية و مجموعة بنك أبوظبي الأول.

14) استعداد المسؤولية:

1-14) من المعلوم لدى الطرفين أن هناك أوجه قصور فنية راهنة وقيود قائمة على استخدام الخدمات الإلكترونية البنكية (بما في ذلك الإنترنت) وأن استمرارية وعدم انقطاع هذه الخدمة المصرفية يعتمد على توظيف التكنولوجيا والقيود القائمة على استخدامها، وعليه وبموجب العقد فإن الطرف الثاني يعفي البنك من أية مسؤولية في حالة عدم التمكن من استخدام الخدمة محل العقد لأي سبب يرجع لقوة قاهرة وخارج عن إرادة البنك، كما لن يكون البنك مسؤولاً عن أية خسارة أو ضرر أو تكاليف أو مصاريف مهما كانت يتكبدها الطرف الثاني نتيجة لذلك.

15) شروط عامة:

1-15) يقوم البنك بمراجعة تصميم الموقع الخاص بالطرف الثاني علي شبكة الانترنت وله الحق في قبوله أو رفضه ومراجعة مكان وضع الشعار الخاص بالبنك على الموقع الإلكتروني للطرف الثاني وخاصة General Requirements المشار إليها في البند التاسع من العقد وسياسة الاسترجاع .

2-15) يلتزم الطرف الثاني بإرسال بيانات الأشخاص المفوضين من خلالة عن متابعة الخدمة موضوع العقد للبنك مقسمة حسب المسؤوليات كالآتي:-

- المسؤولين عن الحسابات (اسم - وظيفة – بريد الكتروني – هاتف محمول – فاكس).
- المسؤولين عن إدارة المخاطر Risk Management (اسم - وظيفة – بريد الكتروني – هاتف محمول – فاكس).
- المسؤولين عن اعتراض العملاء Chargeback (اسم - وظيفة – بريد الكتروني – هاتف محمول – فاكس).
- المسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات الـIT (اسم - وظيفة – بريد الكتروني – هاتف محمول – فاكس).

3-15) يلتزم قسم المخاطر لدى الطرف الثاني بتبادل بيانات المعاملات غير الطبيعية التي يقوم عملاء الطرف الثاني بها على الموقع الإلكتروني الخاص بالطرف الثاني ومن خلال بوابة الدفع الالكتروني الخاصة بالبنك (والتي يتم تحديدها من قبل الطرف الثاني بالتعاون مع البنك) حتى يتم تلافى أعمال الاحتيال المحتملة و يكون للبنك الحق بمطالبة الطرف الثاني إلغاء العمليات المشكوك فيها و رد قيمتها في نفس رقم البطاقة التي سبق استخدامها و يتحمل الطرف الثاني عواقب عدم التنفيذ في حالة ارتداد مبلغ الحركة لأسباب الـ Chargeback.

4-15) تعتبرالـ General Requirements المشار إليها في البند التاسع من العقد على موقع الطرف الثاني علي شبكة الانترنت, جزءًا لا يتجزأ من العقد بعد اعتمادها من بالبنك وفي حالة قيام الطرف الثاني بإجراء أي تعديل على موقعه الإلكتروني بما يتعارض مع ما اعتمده البنك يحق للبنك فوراً أن يوقف تقديم الخدمة للطرف الثاني دون أدنى مسؤولية على البنك.

16) المراسلات والإخطارات:

1-16) يقر الطرفان بأن عنوانهما الثابت بصدر العقد هو محلهما المختار وأن أية إعلانات أو إنذارات أو مراسلات ترد على هذين العنوانين تعتبر سارية في مواجهتهما ومنتجة لكافة الآثار القانونية ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بتغيير العنوان بخطاب مسجل موصى عليه بعلم الوصول خلال شهر من تاريخ التغيير.

2-16) يلتزم كل طرف أن يحدد بإخطار كتابي يسلم إلى الطرف الآخر الأشخاص الذين يتم التعامل معهم دورياً والبريد الإلكتروني ورقم أو أرقام الفاكس التي يتم التعامل عليها بخصوص تعاملات الأطراف المتعلقة بالعقد، ولا يتم تعديل بيانات الاتصال الخاصة بأي طرف إلا بإخطار كتابي لاحق من الطرف المعني للطرف الآخر.

17) المحاكم والقانون الواجب التطبيق وعدد نسخ العقد:

1-17) القانون المصري هو القانون واجب التطبيق على العقد وتكون محاكم القاهرة على اختلاف اختصاصها النوعي والقيمي هي المحاكم المختصة بالفصل في أي نزاع قد ينشأ نتيجة لتنفيذ وتفسير والإخلال بأي بند من بنود الاتفاقية.

2-17) يحرر العقد من نسختين موقعتين من طرفيها بيد كل طرف نسخة منها للعمل بموجبها عند اللزوم.

18) القواعد الخاصة بتسليم المنتج أو الخدمة:

1-18) يجب تسليم المنتج أو الخدمة لعملاء الطرف الثاني مستخدمي بطاقات الدفع الالكترونية على ذات العنوان المدون على الموقع الإلكتروني الخاص بالطرف الثاني مع مراعاة ألا يتم تسليم المنتج أو الخدمة في أماكن عامة.

2-18) يجب على مستخدم بطاقات الدفع الالكترونية أن يوقع باسمه كاملاً على استلام المنتج أو الخدمة مؤكداً أنه مطابق للطلب الذى قام به على الموقع الإلكتروني الخاص بالطرف الثاني.